جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم اللغة العربية/الدراسات العليا

المآخذ الصوتية والصرفية حتى نهاية القرن الرابع الهجري

أطروحة قدمتها الطالبة

نمارق هاشم وهيب

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة ديالـــى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها ، (لغة)

إشراف

أ.م.د عمار عبد الستار محمد

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

The Phonological and Morphological Criticisms until the End of the Fourth Hijri Century

Abstract

The linguistic critique drew my attention because of the critics' concern for preserving the Arabic language, the language of the Holy Quran, safeguarding it against any alteration or corruption resulting from the mingling of Arabs with other non-Arabic elements. These criticisms weren't merely guidelines distinguishing right from wrong; they served as criteria for demonstrating the quality of creativity to the recipient. They aimed to correct within the standards of Arabs and the evaluative judgments that differentiate between texts, presenting the right and correct viewpoint versus the erroneous and inferior one.

Digging deep into ancient Arabic heritage, some scholars didn't confine their works to specific sciences. A single author amalgamated various sciences, a prevalent practice from Khalil to Sibawayh, extending to the fourth century AH (Islamic calendar). It was Ibn Jinni who delved into linguistic intricacies beyond foundational stages, advancing to the level of consolidation, addressing sound issues in his books "Sir Al-Sina'a" and "Al-Khassa'is." Hence, I chose to write on the topic of "Phonological and Morphological Criticisms until the End of the Fourth Century AH." The study plan comprised:

Introduction and Preliminary: Comprising three chapters followed by a conclusion highlighting the study's key findings, a list of sources, and references.

Chapter One: Criticisms in the Fundamentals of Grammar, encompassing two sections: the first covering criticisms in grammatical fundamentals such as measurement, hearing, implications in the Holy Quran, its recitation, Hadith, poetic and prose evidence, logical reasoning, semantic consideration, consensus, rule violation, and its judgment. The second section includes criticisms in the first four centuries AH.

Chapter Two: Phonological Criticisms, with two sections: the first addressing individual sound criticisms, encompassing sound articulation and its attributes. The second section includes criticisms in sound structure, involving phenomena like assimilation, whispering , elongation, similarity, and deviation.

Chapter Three: Morphological Criticisms, consisting of three sections: the first covering morphological introductions such as morphological balance, derivation, the root, spatial and added augmentation, and morphological sculpting. The second section addresses criticisms in noun and verb structures. The third section involves shared aspects between nouns and verbs, namely, assimilation and substitution.

الفصل الأول

مقدمة تنظيرية في مفهوم المآخذ

اولاً: معنى المآخذ في اللغة والاصطلاح

ثانياً: نشأة المآخذ

ثالثاً: أنواع المآخذ

رابعاً: الفاظ المآخذ

خامساً: علاقة المآخذ ببعض المفاهيم والمصطلحات (النقد، المخالفة، الإعتراض، التعقيب)

الفصل الأول

مقدمة تنظيرية في مفهوم المآخذ

اولاً: المآخذ في اللغة والاصطلاح:

المآخذ في اللغة: ورد معنى المآخذ بالمعجم على عدة صور:

١ـ بمعنى العقوبة: أَخذه بذنبهِ مؤاخذة عاقبه[١]، وفي قوله تعالى: ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴿٤٠﴾ [العَنكَبُوت : ٤٠]

٢ـ وجاء بمعنى الحبس والجزاء والعقاب: أَخذ فلان بذنبه اي حُبِسَ وجُوزيَ عليه وعُوقِبَ بهِ[٢]، وأَخذه الله تعالى أهلكه[٣]. وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم ﴿٦١﴾ [النَّحْل : ٦١] أي يُعاجلهم بالعقوبة[٤]. فتخصيص لفظ المؤاخذة تنبيه. وآخذه بالمد مؤاخذةً كذلك والامر منه آخذ بمد الهمزة وتبدل واواً، وفي لغة اليمن فيقال وآخذه مؤاخذةً والأمر منه واخذ[٥]،

٣ـ بمعنى توجيه العيب على الكتاب او المؤلف: ((والمآخذ، ما يُعاب على العمل والعامل، وهو العقاب برفق)) [٦]. ((والمآخذ ما يؤُخذ على الكتاب أو المؤلف عيب يُشينه

---

[١] ينظر: اللسان ٤٦/١ ، وتفسير القران العظيم لابن كثير :٣/ ٤١٣ ،ومعجم ألفاظ القران الكريم :١/ ٢٣.

[٢] ينظر: تاج العروس: ٣٦٧/٩.

[٣] ينظر: المصباح المنير : ٧ ، ومممآخذ أبو علي النحوي: ٨.

[٤] ينظر: تفسير ابن كثير ٢/ ٥٧٣.

[٥] ينظر: المصباح المنير : ٧ ، تاج العروس: ٣٦٧/٩

[٦] الكافي لمحمد الباشا : ٤٦.

ويُقال: على هذا الكتاب مآخذ))[١]. أي اعتراضات وعيوب وأخطاء تُؤخذ على المؤلفين وتُحسب عليهم وهذا هو المعنى المقصود في البحث.

المآخذ اصطلاحاً:

لا يوجد تعريف محدد للمآخذ في الاصطلاح ويمكن للباحثة أن تَحدُه بأنَّها : ((هي ما يوجهه اللغويون من استدراك أو تعقيب أو لوم أو تخطئة في مسألة من مسائل اللغة إلى عالمٍ آخر بأسلوب علمي و بألفاظ صريحة أو ضمنية تستشف من قراءة النص اللغوي غايتها تصويب الخلل وتصحيح مفهوم الوهم والخلط الذي وقع بهِ العالم الاول))، فالمؤاخذة مفهوم عام يشمل جميع الأوصاف التي مرَّ ذكرها.

ثانياً_ نشأة المآخذ:

فقد ظهرت فكرتها في وقت مبكر من الدرس النحوي ، إذ حوى كتاب سيبويه _ وهو أول كتاب وصل إلينا _مآخذ عدّها على شيوخهِ ، ومآخذ أخرى حكاها خطّأً فيها شيوخه بعضهم عن بعض ، واستعمل عبارات وكلمات تدل على المآخذ مثل الضعف ،القبح ،الغلط ،النسيان... [٢]. وبهذا فتح سيبويه الباب أمام العلماء ليظهروا اجتهاداتهم ويخالفهم سابقيهم بما يتراءى لهم أنّهُ الصواب، ومنهم على سبيل المثال المبرد(ت ٢٨٥هـ) الذي ألفَ كتاباً سماه مسائل الغلط [٣]، غلّط فيه سيبويه، ثم صنفَ ابن ولآد كتابهُ

---

[١] الهادي الى لغة العرب لحسن الكرمي :١/ ٤٦.

[٢] ينظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية:١٩-٢٠، المؤاخذات النحوية عند ابن هشام في المغني رسالة ٨-٩.

[٣] نقل السيوطي ان اسم الكتاب (الرد على سيبويه) ينظر بغية الوعاة : ١/ ٢٧٠ والإنباه للقفطي : ٣/ ٢٥١.

الإنتصار الذي دافع فيه عن سيبويه، ونقض اعتراضات المبرد [١]. وألف أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) كتابه الإغفال فيما أغفله الزجاج(ت٣١١هـ)في معاني القرآن وأعرابه، وغلّطه في كثير من المسائل، ولم تقتصر المآخذ عندهم على المؤلفات المُتخصصة في المآخذ بل إنَّ مؤاخذاتهم منتشرة في كل كُتبهم ومُصنفاتُهم التي تتناول اللغة بشكل ما [٢]. وهذه المأَخذ من الكُثرة لا تحتاج الى أن يدل عليها دليل لأثباتها فتصفُح أي كتاب من كتب النحو المُعتبرة كفيل بأنَّ يُثبت هذا الأمر، واستمرت الدراسات النقدية إلى ما بعدَ عصر ابن هشام(ت٧٦١ هـ) فها هو أبو حيان(ت٧٤٥ هـ) المُعاصر ابن هشام _ يُضمن كُتبه نقداً موجهاً لبعض العلماء كالزمخشري(ت ٥٣٨ هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) ويُخطئهما في كثير من المسائل [٣].

والحق: أنَّ ما كان يجري بين النحاة من نقد اللاحقين للسابقين ومناقشتهم، ورفض آرائهم، لم يكن من باب الغضّ من شأنِهم أو تتبع عوراتهم أو بيان ضَعفهم أو للتحامُل عليِهم بل كان الهدف سامياً نبيلاً وهو إثراء الدرس النحوي والبحث عن الصواب وتفادي القصور و إصلاح الخلل وسد الثغرات للوصول إلى الغاية المرجوة وهي تصحيح المسار النحوي، والوصول إلى الصورة المُثلى وتنقيته من الشوائب العالقة به حتى يَعم النفع بهِ جميع الناس وقد تفطن المازنيت٢٤٧هـ إلى ذلك فقال: إذا قال العالم المُتقدم قولاً فَسبيل من بعده أن يحكيه؛ لأنَّ رأى خَلاً أبانَ عنه ودّلَ على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مُحيراً في اعتقاد أي المذهبين بانَ له فيه الحق [٤].

---

[١] ينظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية:١٩-٢٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٠.

[٣] ينظر: المؤاخذات النحوية عند ابن هشام في المغني: ٩-١٠.

[٤] اللامات للزجاجي :١٩ ، ينظر الرد على النحاة :٨٤ ، المؤاخذت النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية: ٢٣.

ومما تقدمَ نستنتج أنَّ أحدهم إذا أرادَ أن يُؤاخذ الآخر فإنَّه يتصدى لنقاط ضعفه فيُؤاخذه عليها بألفاظ مخصوصة ويجب أن تكون المآخذ مُستندة إلى حجج وأدلة مُبرهنة ومُدعمة بآراء العلماء السابقين لتكون أساسا لهذا المنهج .

ثالثاً_ أنواع المآخذ:

اختلفت اتجاهات اللغويين في المآخذ فلهم اتجاهان مختلفان:

أولاً: استعمالهم ألفاظاً صريحة في مآخذهم ، فضلاً عن استعماله عبارات تناظر هذا النمط من الألفاظ، وسنبين ذلك ونوضحه فيما هو قادم. ومن أمثلتها:

- **ما ذكره سيبويه بالتخطئة صراحةً بلفظ(خطأ) في مسألة(تصغير حيٌّ وصرفه)** فآخذ سيبويه عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ) بالتخَطئة **صراحة** فقال: ((باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لا ماتهنَّ ياءات وواوات: أعلم أنَّ كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فإنَّ تحقيره يكون على مِثال فُعَيلٍ ويجري على وجوه العربية؛ لأنَّ كُل ياء أو واو كانت لاماً وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المُعتل، وتكون ياء التصغير مُدغمة... وأما عيسى فكان يقول: أحيٌّ ويصرفه وهو **خطأ**)) [١].

وذكرَ ابن جني إذا صُغر نحو: ((أحوى قيل أَحُيٌّ بحذف الياء الأخيرة فسيبويه بعد حذف الياء يمنع الصرف؛ لأنَّه بقى في أوله زيادة دالة على وزن الفعل بحذف الياء نسبياً)) [٢]، ((فاصل أحَيٌّ: أُحيويٌّ ثُمَ قُلبت الواو وإدغمَ فيها ياء التصغير، فصارت الكلمة: أُحيِيّ، فاجتمعَ فيه ثلاث ياءات ، الأولى للتصغير، والثانية بدل من الواو، والثالثة بدل من لام الكلمة، فأستثقل توالي ثلاث ياءات مع كسر المُتوسطة منهنَّ فحُذِفت الأخيرة

---

[١] الكتاب : ٣/ ٤٧١_٤٧٢.
[٢] الخصائص :٣/٧٢، و ينظر: شرح الرضي على الكافية :١/ ١٥٥.

تخفيفاً وكانت بالحذف أولى؛ لتطرفها)) [١]. فالملاحظ على هذا **المأخذ** الذي وجهه سيبويه لعيسى بتخطئته لصرفه أُحيَّ لنقصانهِ عن الوزن وسيبويه يمنع صرفه لزيادة دالة على الوزن واتسم هذا المآخذ بالصراحة.

وثانيهما: المآخذ الضمنية ولها عدة صور:

١_ **المآخذ بالتلميح:** ويتضح ذلك من خلال سياق عرض المادة وطريقتهم في ذكر الآراء فيها وموقفهم منها، يفندون الآراء مشيرين إليها، وقد يكتفي أحدهم في تفنيدهم باللمحة الدالة ومن ذلكَ

أ_ **ما وردَ في مسألة(قط المخففة)**، إذ تعد **مؤاخذة** أبو عثمان المازني(ت ٢٤٩هـ) لأبي أسحاق الزيادي(ت٢٤٩هـ) **مُؤاخذة** ضمنية، ولم يستعمل فيها أي لفظ صريح وإنَّما كانت عن طريق الاعتداد برأي سيبويه وأثبات ما ذكره الزيادي من جزمه بالتفرد في هذه المسألة وأنَّ رأيه ليس هو الوحيد والمُتفرد به وانما يوجد له قول مثيل وهو قول سيبويه رحمه الله وهو سابق له، قال الزيادي : ((الدليل على أنَّ (مه) ليس من قولكَ مهلاً أنَّه ليس في الدنيا اسم مُنصرف وهو تام، وامتنع من الصرف وهو ناقص، فقال أبو عثمان المازني: بلى قطَّ المخففة، زعمَ سيبويه أنَّها مُخففة من قولكَ قططتهُ قطاً))[٢]، فقال: ((والدليل على ذلكَ أنَّ معنى قطَّ هو حسب))[٣]. وهو ما أورده أبو علي الفارسي أيضاً في هذه المسألة وأعتدَّ برأي المازني وجاء بأمثلة كثيرة تُقوي رأي المازني في هذا المعنى في قولهم حَسبٍ بخٍ فأعربوه مثقلاً وبنوه مُخففاً[٤].

---

[١] شرح المفصل :٣/ ٤١٤_٤١٥، و ينظر :المأثور عن عيسى بن عمر الثقفي في كتاب سيبويه دراسة صرفية نحوية بحث : ١١_١٢.
[٢] الأزمنة والأمكنة للمرزوقي الأصفهاني :١/ ١٨٦.
[٣] الكتاب:٣ /٢٨٦ ، و ينظر: اللسان : مادة (قط) :٤/ ٣٤٦، ومادة حسب:٢٥٦/٩.
[٤] ينظر:الشيرازيات:٢/ ٢٥٩، والمنصف:٩/١.

مما تقدم نلحظ ميزة هذه **المُؤاخذة** بأنها ضمنية إذ لم يرد فيها لفظ صريح أو جارح للزيادي من لدن المازني أو الفارسي وإنَّما جاء ردهم عليه بأثبات ان كلامه له نظير ومثيل في العربية وهو قول سيبويه.

ب_وجاء ذلك في باب ما أنت من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به ، كما في السماء، آخذ فيها أبا علي الاخفش ضمناً فقال : ((السماء التي تظل الأرض مؤنثة، وهي عند بعض البغداديين مذكر: اذا اريد بها المطر عندهم ، وقد جمع بعض البغداديين السماء على أفعة ، فقيل : اسمية ، في حين ذكر أبو الحسن أنهم قالوا : اصابتنا سماء ثم قالوا : ثلاث اسمية ، فينوه على أفعلة، وهو مؤنث وإنما كان بابه الفعل، مثل عناق واعنق، وعقاب وأعقب، لذا فهي عند أبي الحسن مؤنثة))[١]. تم قال : ((وزعموا أن بعضهم قال: طحال والحل ، وانشد الرؤبة بيتا من الشعر شاهدا على ما قاله بعضهم))[٢] ، فأنشد :

اذا رمى مجهولة بالأحسن[٣]

وقد جمع جنبنا (على أجتن)، وكان حقه اجنة وكذلك الحال مع سماء فقد جمعها بعضهم على أسمية وكان حقه اسم[٤] ... وعلى هذا فالسماء يكون للمطر على قول أبي الحسن: تسمية باسم السماء لنزوله منها ، كنحو تسميتهم المزادة راوية، والفناء عذرة [٥]، ويكون من تسميته سماء لارتفاعه ، على قول البغداديين ، كما سموا السقف سماء لذلك[٦]. وذهب أبو علي الفاسي مذهب أبي الحسن فقال: ((والقول عند أبي على هو قول

---

(١) التكملة: ٣٨٦.
(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٣) ديوان رؤبة : ١٦٢ ، ونسب له في التكملة / ٣٨٧ ، والمخصص:١٧/ ٢٣.
(٤) ينظر: التكملة / ٣٨٧. وفي المذكر والمؤنث للمبرد /١٢٠.
(٥) ينظر : اللسان : ٢٢٨/٦.
(٦) ينظر : التكملة /٣٨٧.

أبي الحسن لروايته التأنيث فيها))[١]. وهنا تكمن **المؤاخذة الضمنية** عليهم، وهنا أيضا تكمن موافقته لرأي أبي الحسن.

٢ـ المآخذ التي تفهم من سياق عرض المادة: ولها صورتان:

أـ وذلك من خلال التعريج على الأوجه التي يؤاخذ بعضهم بعض ومنها عرض رأي عالم ما – هو المؤاخَذ عليه – أولاً، ثم عرض رأي عالم آخر يخالف رأي الأول، وبعدها يعمل العالم إبراز قدرته العلمية في تأييد رأي أحدهما والدفاع عنه، والعمل على تقوية مذهبه بالاستدلال برأي عالم آخر، وباعتماده على الاصول والاحكام، ومن خلال موافقته لرأي الثاني تتضح مؤاخذته لرأي الأول. ومن أمثلتها ما جاء في مسألة وردت في البغداديات في **(ما كونها اسماً موصولاً)**، ذكر أبو علي رأيه فيها ثم ذكر تجويز النحويين لرأي ما، ثم استطرد في ذكر أوجهها المحتملة وذكر آراء العلماء فيها وصولا بها إلى جانب الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله وبين فعله ذاكراً نص سيبويه فيه، كما ذكر رأي المبرد وغيره فيه، وتجلى ذلك في قوله: ((وذكر أبو العباس وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز، وقد أجازه بعضهم، ولا أرى القياس إلا مجيزاً له....))[٢]. معللا إجازته لذلك، وهو بذلك خالف رأي المبرد. ثم تحدث بعد ذلك عن جواز الفصل بالظرف المتعلق بالفعل – وإن كان الفعل لا يتصرف – أم لا، فقال: ((فالقول: إن ليس قد حكى أبو العباس فيما أخذناه عن أبي بكر عنه: أن جماعة البصريين يجيزون تقدمه، فقال: من رأيه أن تقديم مفعوله غير جائز عنده، وهذا الذي ذهب إليه ابو العباس هو القياس في ليس))[٣]، وهو بذلك قد أخذ جماعة البصريين

---

(١) التكملة /٣٨٧.
(٢) البغداديات : ٢٥٦.
(٣) ينظر: البغداديات : ٢٥٧

ضمناً بتأييده لرأي المبرد، ومعارضته لرأي جماعة البصريين، فقد خالف المبرد و وافقه في مسألة واحدة في وجهين من أوجهها.

ب_ المؤاخذة بترجيح أحد الرأيين من غير استعمال لفظ المؤاخذة للرأي المرجوح ومن ذلك ما ورد في مسألة(تنوين ربَّ)، وكانت عن طريق عرض رأي عالم في مسالة ما، ثم عرض رأي عالم آخر، ثم تأييد رأي أحدهما وتضعيف رأي الآخر من غير ذكر لفظ صريح أو عبارة مباشرة تضعف من الرأي وتخطئه بشدة، وإنما تتضح المؤاخذة حين يعرض للأصول والأحكام التي تعضد رأي هذا العالم الذي انتصر له أو الذي يرى في رأيه الوجاهة، وتخالف الآخر، أي التي تستشف من قراءة النص.

ومن أمثلتها:

١_ **ما جاء في مسألة وردت في الشيرازيات آخذ بها أبو علي الفارسي الأخفش**، وجاء ذلك بعد عرض رأيه أولاً في المسالة ثم الاستشهاد ببيت من الشعر وذكر تأويل الأخفش فيه ثم مؤاخذته ضمنا من غير استعمال عبارة واضحة أو لفظ جريء للمآخذ إنَّما تستشف من عرضه فقال((... فإن أبا الحسين تأوله على أن المعنى هم شيء عظيم فأخرجه على لفظ الدعاء فلم ينونه، والمعنى على خلاف الدعاء، قال: وربَّ كلمة هكذا))[١]. وقد راعي أبو علي المعنى في مآخذه.

٢- **ما ورد في مسألة (أن يكون المصدر الميمي على مَفعُل قياساً)** وأنَّ الكسائي قد نبه على النادر وكان مُوقفه منه أنَّه يحفظ ولا يُقاس عليه، وقد وافقه من جاء بعده إذ قال: وإما مَكرُم ومَعوُن، ولا غيرهما فنادران[٢].

---

(١) الشيرازيات :٦٣٢/٢.
(٢) ينظر: الشافية ٢٨، وشرحها للرضي: ١٦٨/١

والملاحظ على **مُؤاخـذة** الفراء لـه أَنَّها تدخل ضمنَّ باب الترجيح وهو جزء من **المؤاخذة**، فالفراء فضَّلَ ورجَّحَ أن يكون المصدر الميمي على مَفعُل قياساً وفيه جمال للعربية على خلاف من ذهب إلى أنَّه شاذ ونادر ولا يقُاس عليه كما ذهب إليه الكسائي ومن وافقهُ.

٣_ **ما ورد في مسألة: ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات**[١]: يعرض سيبويه رأي أستاذه الخليل، ويونس، وذلك في إظهار الياء من عدمه في حال الوقف، ويقول سيبويه مخاطبا أستاذه: ((وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أخْتارُ يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي، وأما يونس فقال : يا قاض))[٢].

وما نلحظه هنا أن في المسألة التي أوردها سيبويه قولين، الأول يبقي على ياء (قاضي) في النداء والحجة في ذلك هي عدم وجود التنوين وهو رأي الخليل، وأما حذف الياء في النداء فهو رأي يونس، وأما ما يؤيد رأي الخليل ((أنهم يحذفون التنوين في النداء حذفا مطرداً، فهذا الذي دعانا إلى أن ندع الياء ولا نحذفها ؛ لأن حذف التنوين في هذا الباب قد أمن فيه السبب الموجب لحذفها، كما وجب ردها مع الألف واللام إذا قلت: هذا القاضي؛ لأن التنوين قد أمن فيه مع الألف واللام كما أمن في النداء، فلزم الرد في الوجهين))[٣]، وأما قول يونس بحذف الياء فهو الذي أيده سيبويه بقوله: ((وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حار، ويا صاح و يا غُلامُ أقبل))[٤]،

---

(١) الكتاب:٤/ ١٨٣.
(٢) المصدر نفسه:١٨٤/٤
(٣) شرح كتاب سيبويه (صالح بن محمد):١ /١٤٣.
(٤) الكتاب : ١٨٤/٤.

والملاحظ أن سيبويه قد بين موقفه من المسألة باستعمال كلمة (أقوى)، التي هي إشارة واضحة على **ترجيحه** لرأي يونس على رأي أستاذه الخليل، وأما أبو العباس المبرد فخالف رأي سيبويه ويونس، وذهب مع رأي الخليل بقوله: ((القياس عندي قول الخليل؛ لأن الياءات إنَّما يُختار حذفها في الوقف إذا أذهبها التنوين في الوصل كما تقول : هاذي في الوقف من قولك : هاذي أمة الله))[١].

غير أن أبا سعيد السيرافي يبين أن هناك من أصحابهم من يختار قول الخليل والحجة في ذلك أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل، والذي يسقط الياء هو التنوين فوجب أن تثبت الياء لأنها لام الفعل كما يثبت غيرها من سائر الحروف، وأجمع يونس والخليل جميعا على ثبوت الياء في الوقف في قولنا : أرى يرى فهو من إذا وقفت فقلت : هذا مري، ومررت بمري، وكرهوا أن يقولوا : هذا مر يا فتى ومررت بمر يا فتى، لأنك لو أسقطت الياء في الوقف لأخللت بالكلمة لحذف بعد حذف، وذلك أن أصله مرتي وأصل الفعل أرأي يرني في ذلك أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل، والذي يُسقط الياء هو التنوين فوجب أن تثبت الياء لأنها لام الفعل كما يثبت غيرها من سائر الحروف، وأجمع يونس والخليل جميعا على ثبوت الياء في الوقف في قولنا: ((أرى يرى فهو مر إذا وقفت فقلت : هذا مري، ومررت بمري، وكرهوا أن يقولوا : هذا مر يا فتى، ومررتُ بمر يا فتى، لأنك لو أسقطت الياء في الوقف لأخللتَ بالكلمة لحذف بعد حذف، وذلك أن أصله مزني وأصل الفعل أرأي يرئي، فلينوا الهمزة أسقطوها وحذفوا الحركة من الياء. فإذا وصلوا حذفوا الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين، وإذا وقفوا ردوا الياء لئلا تختل الكلمة بحذف بعد حذف فصار الياء عوض))[٢].

---

(١) الانتصار:٢٥٢.
(٢) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٥/ ٥٦.

ومما تقدم يتبين أن أغلب العلماء كانوا مؤيدين لرأي الخليل في إبقاء ياء (قاضي) النداء على خلاف ما ذهب إليه سيبويه ويونس من حذف لهذه الياء بحجة أن النداء موضع تخفيف؛ ولذلك كان أجدر أن يكون فيه الحذف كما حذف فيه التنوين ووضع له الترخيم.

رابعاً _ ألفاظ المآخذ:

وردت في هذه الدراسة ألفاظ تدل على المآخذ، وهذه الألفاظ والعبارات التي اتبعها العلماء في مؤاخذة من سبقهم صريحة جداً اعتمدوها في تضعيف ذلك الرأي وتفنيده والحط من قيمته وتسفيه حججه وتوهين شواهده، غاية منهم في تقويم رأي سابقهم، وألفاظ المؤاخذة هي:

١_ **الفساد** أو **الفاسد:** وهو نقيض الصلاح[١]، ومن المسائل التي ورد فيها هذا اللفظ – على سبيل المثال لا الحصر_ مسألة وردت عندما **آخذ** ابن جني الأخفش الاوسط(ت٢١٥هـ) في اعتراضاته على سيبويه بأنَّ الألف ترتيبها المخرجي بعد الهمزة، فوصفَ رأيه بالفاسد ووافق رأي سيبويه فقالَ:((وزعمَ أبو الحسن أنَّ ترتيبها: الهمزة وذهب إلى أنَّ الهاء مع الألف، لا قبلها ولا بعدها، والذي يدُل على **فساد** ذلكَ وصحة قول سيبويه أنَّك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبتها همزة ولو كانت الهاء معها لقلبتها هاء، وهذا واضح غير خَفي))[٢].

ومنه أيضاً ولقد مؤاخذة المبرد على سيبويه ووصفه بالفاسد في: هل تَضْرِبُنَّ زيدًا؟ إذا أراد الجماعة، وهل تضربن زيدا؟ إذا قصد المرأة؛ لأنهم كرهوا اجتماع نونين، وقياسه ذلك على الباب كله؛ حيث يقول المبرد : ((هذا اعتلال **فاسد**، لأن الجمع بين نونين في

---

[١] ينظر: اللسان : ٣٣٢/١(فسد)
[٢] سرّ صناعة الأعراب: ٤٦_٤٧.

تضربونني وثلاث نونات في قولهم : إنني غير مستنكر ، ولكن القول في هذا : إنهم بنوا الفعل المذكر مع النون على الفتح فقالوا : هل تخشين زيدًا للواحد، واضربن زيدا، وسقوط النون من الجميع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد كما كان ذلك في نصبها، فهذا القياس...))[١].

٢_الشاذ: ((والشاذ المقبول هو ما خالف القياس وقبله الفصحاء والبلغاء، وأما الشاذّ المردود فهو الذي خالف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء))[٢]. ورد هذا اللفظ حينما آخذَ أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني أبا زيد الأنصاري(ت٢١٥هـ): فيكُذُّبذبٌ وميزانها الصرفي ، وقال أبو علي: ((وحكى عن أبي عمر في تفسيره : كَذِبِ ، فالكلمة على تفسير أبي زيد صفة، وعلى ما حُكي من تفسير أبي عمر أسم، فيكون المبتدأ المضمر: القائل ذلك كَاذبٌ، وعلى القول الأخر : ما سمعتَ كذبٌ وهذه الكلمة فيما **شذَّ** عن سيبويه من الأبنية))[٣].

ومن أيضاً: باب ما شَذَّ فأُبدل مكان اللام الياءَ لكارهية التضعيف، وليس بمطرد يبيّن سيبويه في، أنَّ (كِلَا، كُلٌّ) ليستا مأخوذتين من لفظ واحد رغم تشابههما في المعنى، ويستند في تعليل ذلك بقول لأبي الخطاب في المسألة يقول فيه ((وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: هَنانانِ، يريدون هَنَيْنِ فهذا نظيره))[٤]، وأمَّا أبو علي الفارسي فأورد ((زعم المازني أنّه لا يعرف (هَنَائَيْن)، ولا أرى من يعرفه))[٥] ، ويعلّق ابن سيده

---

(١) المقتضب: ٢٠/٣.
(٢) التعريفات: ١٢٤.
(٣) الحجة :٣٣٠/١_٣٣١.
(٤) الكتاب: ٤٢٤/٤.
(٥) التعليقة على كتاب سيبويه: ٥/ ١٥٠.

في المخصص على هذا بقوله : ((عن أبي الخطاب أنهم يقولون هَنانانِ، يريدون هَنينِ....))[١]

٣-**القبح:** وهو ضد الحسن يكون في الصورة والفعل[٢]. وورد هذا اللفظ حين أخذ الفارسي النحويين السابقين، فقال: **وهذا قبيح**[٣]. آخراً وهو الوهم، الذي يعني التخيل والتمثل كان في الوجود أم لم يكن.

ومنه ايضاً: ما يراه ابن السراج في حذف علامة التأنيث من الفعل إذا كان فاعله المفرد مؤنا حقيقيا في الشعر قبحا يقول: ((والتأنيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث هو كل مؤنث له ذكر كالحيوان نحو قولك: قَامَتْ أَمَةُ الله، وتَجَتْ فَرَسُكَ وَالنَّاقَةُ، إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة على **قبح**))[٤]

٤- **الإنكار:** ويعني الجهل إذ جاء في اللسان وذكر الأمر ذكيراً وأذكره إنكاراً أو ذكراً جهله... ويعني أيضاً القبح [٥]، وورد هذا اللفظ في مؤاخذة السيرافي ت ٣٦٨هـ للفراءت٢٠٧هـ ثَمَ ذكرَ السيرافي الأمثلة التي ذكرها الفرّاء ولا يجوز فيها الإدغام، وكلّها من باب الإبدال، وهي مستشنعة مُنكرة على حدّ تعبيره، كما في إدغام الجيم في الحاء، والحاء في الجيم: ((أُخرج حاتما: آخرحّاتما، وفي إذبح جذعا: إذبَحّذعا، وهذا مستشنع

---

(١) المخصص: ١/ ١٦٤.
(٢) ينظر: اللسان ٣/ ٣٨٥_٣٨٦(قبح).
(٣) ينظر: العسكريات :١٠٩.
(٤) الأصول ١٧٣/١.
(٥) ينظر: اللسان:٩١/٧ (نكر).

منكر، لا يقوله أحد، وكذلك إدغام الثاء في الفاء، والفاء في الثاء؛ .... وغير ذلك مما يطول شرحه))[١].

_ **ومن أيضاً: تنوين الألف:** إذ نُسب إلى لغة ربيعة، الوقف على المنصوب المنون بالسكون، وحذف الألف نحو: رأيت زيدْ، مستشهداً على كلامه ببيت من شعر العرب[٢]:

أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثِها ** لقد تَركتْ قلبي بها هائِماً دَنِفْ

غير أن بعض النحاة وصفه بالمنكر؛ لأنّه لم يُسمع عنهم ذلك على الرغم من تعدد بطون القبائل التي تفرعت عنها، وكثرة الذين لا يحصى عددهم من شعرائها. **منكراً** عليه أن يوجد في لسانهم بغير إبدال التنوين ألفاً، وإنْ وُجد، فهو نزرٌ يسير، وقليلٌ جداً، ولا يعتدُّ به، وعضَّدَوا رأيهم بالجمهور الذين نصُّوا: على أنّ ما جاء في الشعر هو ضرورة، ولا يُؤخذ به في كلامٍ، ولا تُبنى عليه قاعدة مرام[٣].

٥_ **الخطأ، والغلط:** الخطأ والخطاء ضد الصواب[٤]، والغلط كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد[٥]، وورد المصطلحان في نفس النص في مسالة أصل أول عندما رفض ابن جني أن أصله من وأل فقال: ((ومن ذهب إلى أنَّ أوَل من وأل فهو عندنا **مُخطىء**؛ لأنَّه لا حجة له عليه _ وقد ذكرته قبل_ ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءَ فأعرفه لتسمعه كما سمعتهُ ولا تَقس عليهِ))[٦]، وورد لفظ الخطأ وحده حينما آخذَ المازنيت٢٤٩هـ في مسألة صوتية وهي جوابه أي الخليل رحمه الله عن سؤال سيبويه

---

[١] ما ذكره الكوفيون من الإدغام :٦١.
(٢) البيت لم يعرف قائله. ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية: ١٥٤/٢، والمعجم المفصل في شواهد العربية: ٤/٥.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٩٩/٢.
[٤] ينظر: مقاييس اللغة: ٢/ ١٩٨.
[٥] ينظر: العين: ٣٨٧/٤.
[٦] المنصف:٢٠٢/٢ .

حِينَ سألهُ عن فُعل من وأيتُ فقال: ((وُؤيٌ كما ترى ،فسأله سيبويه فيمن خَففَ الهمزة فقال: أوي كما ترى، فأبدل من الواو همزة، فقال: لابدَّ من الهمزة؛ لأنَّه لا يلتقي واوان في أوله الحرف))[١]. ثُمّ خطأهُ المازنيت٢٤٩هـ بقوله: ((الذي قاله الخليل عندي **خطأ**؛ لأنَّ الواو الثانية مُنقلبة من همزة، فإما أنوي الهمزة فيها ولكّن أُجيز أنَّ تُبدل الهمزة لم يلزم الأبدال؛ لأنَّ الثانية مدة))[٢]، ومما تقدم يتبين أنَّ الخطأ ، والغلط يشتركان في أمر ويختلفان في الآخر؛ ذلك أن الذي يجمع بينهما هو أن كليهما ضد الصواب، ولكن الاختلاف يكمن في التعمد وعدمه. فالغلط يكون من غير تعمد، أما الخطأ فعلى حالين[٣].

_ من مسائل التغليط التي يظهر فيها العالم ماحكاً خصمة محاولاً إظهار قدراته، ما غلط به أبو العباس المبرد سيبويه، في مسألة وقوع (عسى) بمنزلة (لعل) مع المضمر في بعض المواضع، قال سيبويه: "وأما قولهم: عساك؛ فالكاف منصوبة. قال الراجز، وهو رؤبة: يا أبتا علك أو عساكا والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان

ولي نفس أقول لها إذا ما*** تنازعني لعَلِّي أو عساني

فلو كانت الراف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع))[٤].

---

[١] الكتاب : ٤/ ٣٣٣.
[٢] البغداديات : ٩١.
[٣]- ينظر: اللسان: ٩ / ٢٣٨ (غلط)، و ١ / ٥٨(خطأ).
[٤] الكتاب : ٣٨٨/١.

وانحصر تغليط المبرد له في قوله: ((فأما قول سيبويه : إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر ، فتقول: عساك وعساني – فهو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر))[١].

_ **وورد أيضاً بلفظ الشبيه بالغلط عند حديث سيبويه عن إبدال الذال دالا** حيث يقول: ((وأما الذكر فإنهم كانوا يقلبونها في مذكر وشبهه، فقلبوها هنا ، وقلبها شاد شبية بالغلط))[٢]، و (الذَّكَرُ) جمع (ذكرة) مثل (كسرة) و (كسر) ، وقد أبدلت الذال دالا، فأصبحت (الذكر)؛ وقد شددت الدخول لام التعريف عليها وإدغامها فيها، والقلب فيها شبيه بالقلب في (مذكر)، والواجب فيها ما يوجب في (مذكر) من قلبها ذالا لوقوعها قبل تاء الافتعال وإبدال التاء حرفا من مخرجها أشبه الحروف بالذال وليس في (ذكر) شيء من ذاك، إنما أبدلت دالا كإبدال الحرف من مقاربه مخرجا كقولنا : بنات بَخْر ، وبَنَاتِ مَخْرٍ ، وذلك بإبدال الباء ميما، وإيَّاكَ، وهياك) وما أشبهه .

٦- **السهو:** ويعني نسيان الشيء والغفلة عنه وذهاب القلب عنه إلى غيره[٣]، وقد استعمله أبو علي الفارسي حين أخذ ثعلب(ت ٢٩١ هـ) فقال : فأما قول أحمد بن يحيى في بعض أماليه: أرسلنا رسلنا تترى المؤمنون/ ٤٤ تفعل من المواترة، قال: ((وترى، ثم أبدلوا الواو تاء، **فسهو**))[٤] .

_ **ومنه أيضاً ما آخذ بهِ السيرافي سيبويه** في تمثيله الإدغام في (رأيت قاضي جابر، ورأيت دلو مالك، **وهذا سهو** وغلط في الكتاب؛ لأنّه لو قال: سلم مالك، ما أُدغمت الميم في الميم لسكون ما قبل الأولى، وينبغي أن يجعل التمثيل: هؤلاء مصطفو مالك)[٥].

---

(١) المقتضب: ٣/ ٧٣_٧٤.
(٢) الكتاب:٤/٤٧٧.
(٣) ينظر: اللسان: ١٣٢/١٩ (سها)
(٤) التكملة: ٣٧٧.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٤١٥/٥.

٧_ **الدفع:** وهو الإزالة بقوة [١]، وردت هذه اللفظة عندما منع ابن جني إدغام الراء باللام و لم يجوزه فقال:((واعلم أن الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف؛ لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فأما قراءة أبي عمرو يغفر لكم بإدغام الراء في اللام **فمدفوع عندنا**، وغير معروف عند أصحابنا، وإنما هو شيء رواه القراء، ولا قوة له في القياس))[٢].

٨_**الادعاء:** وهو الزعم، وجاء وادعيت الشيء زعمته لي حقاً كان أو باطلاً [٣]. وقد ورد في مسألة أخذ بها أبو علي الفارسي الفراء فقال:((فأما ما يقوله الفراء من أن التقدير في ذلك: ياالله أم **فادعاء** يدفعه الأمر الظاهر، والقياس المستمر معللاً ذلك بقوله: فادعاؤه الحذف في الهمزة مما يدفعه الاستعمال الفاشي، والقياس المطرد))[٤].

_ **ومنه أيضاً ورد هذا التعبير عندما** استدرك سيبويه على يونس في زعمه أنَّ من (نونَ فِي أَلا رَجُلًا) كان مضطرا ، واستند في ذلك لرأي أستاذه الخليل حيث يقول : ((وسألت الخليل عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً *** يَدلُّ على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلًا جزاه الله خيرا. وأما يونس **فزعم** أنه نون مضطرًا، وزعم أن قوله: لا نَسَبَ اليوم ولا خُلَّةَ، على الاضطرار...))[٥]

---

[١] ينظر: اللسان: ٠/ ٤٤١ (دفع).
[٢] سر صناعة الأعراب :١/٢٠٥، وينظر :المباحث الصوتية والصرفية في كتاب التتمة في التصريف لابن القبيصي رسالة ماجستير) : ٨٧.
[٣] ينظر: اللسان :١/ ٢٨٦.
[٤] الشيرازيات: ٢/٢١٩.
[٥] الكتاب :٢/ ٣٠٨.

٩_ **الرديء:** هو المنكر والمكروه [١]، وهو أي فاسد، وخبيث[٢] ، ورد هذا اللفظ حينما آخذ الزجاج الأخفش في أبدال الواو بقوله: ((وزعم الأخفش أن مصائب إنما وقعت الهمزة فيها بدلاً من الواو أعلت في مصيبة، **وهذا ردي**. لا يلزم أن أقول في مقام مقائم وفي معونة معائن))[٣].

_**ومنه أيضاً ماأجاز الكوفيون من الإبدال على أوجهٍ مختلفة**، فمنه ما يبدلونه واواً، ومنه ما يبدلونه ياءً على غير قياس، ففي خبء، ونشأ، وقرأت، خبيت ونشوت وقريت، وهذا الإبدال عند سيبويه **رديء**، وليس له أصل يطرد عليه، ولا قياس يستند إليه[٤].

١٠_**عدم الجواز:** ورد هذا اللفظ في مآخذ ابن السراج(ت ٣١٦هـ) للمبرد(ت ٢٨٥هـ) في تثنية أفعل التفضيل وجمعه فقال ابن السراج : ((لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مُركباً يدلُ على معنى وزمان ، وانَّما فعلتْ العرب هذا اختصاراً للكلام وايجازاً، واستغناءاً بقليل اللفظ الدال على كثير المعاني، وكذلك لا يجوز تأنيثه....، والمصدر مذكر فلا طريق إلى تأنيثهِ))[٥].

_ **ومنه أيضاً: ما لم يجوزه (في مسألة أن يكون الفاعل جملة):** قال أبو علي الفارسي: ((اعلم أن الفاعل لا يجوز أن يكون جملة، ولايجوز في الجمل أن تقام مقام الفاعل، ولا مقام ما يجري مجرى الفاعل؛ لأن الفاعل يكنى عنه فلا يجوز في قيام الجمل مقامه،

---

[١] ينظر: الصحاح: ٣/ ٥٣.
[٢] ينظر: المحكم والمحيط:٩/ ٣٧٥.
[٣] تاج العروس : ٢/ ١٥٥ .
(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٨٠/٤.
[٥] الأصول :٧/٢ ، وينظر : خلاف ابن السراج مع المبرد والأخفش بحث :١٦٢.

لأنك لو فعلت ذلك فعلت للزمك إضمارها، وليس لها إضمار))[١] فهو هنا يمنع قيام الجمل مقام الفاعل باستعمال عبارة(**لا يجوز**).

١١_ **عدم الاستقامة:** والاستقامة تعنى الاعتدال ويقال استقام له الأمر، وقام الشيء و استقام اعتدل واستوى... وأمر قيم مستقيم ...[٢]، حين آخذ أبو علي الفارسي أبا عبيدة ت ٢١٠ هـ فقال: ((... **ولا يستقيم** هذا أن يكون تفعل ..... وجاء مقروناً بلفظ البعد))[٣].

١٢- **السقوط والاعتراض:** فالمسقطة الوقعة الشديدة، والاعتراض فيما جاء عن الخليل:((وعارضت فلاناً، أي: أخذ في طريق وأخذت في طريق غيره، ثم لقيته و عرضت لفلان وبفلان: إذا قلت قولاً وأنت تعيبه بذلك وأعرضت كذا، وأعرضت بوجهي عنه، أي: صددت وحدت))[٤]. هو ما ورد في اعتراض الزجاج في وزن توراة من الوزنة فوعلة ووصفه بأنه كثير في الكلام، وهذا الوزن هو الذي ذهب إليه البصريون، يقول الزجاج ما نصه: ((وقد اختلف النحويون في توراة، فقال الكوفيون توراة يصلُح أن تكون تَفْعَلَة، من وَرَيْتُ بك زَنادِي، فالأصل عندهم: تَوْرَيَة، إلا أن الياء قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وتَفْعَلة لا تكاد توجد في الكلام، إنما قالوا في تتُفُلَة، تَتْفُلَة...وهذا رديء))[٥].

_ **ومنه ايضاً مااعترض به المازني على الخليل،** وذهابه إلى أنّ الميم غيرُ زائدةٍ في (دلامص)، فهو لسببين: أوّلهما: إنّه يرى الزيادة على قاعدته: أنّ تكون في أوّل الكلم. والآخر: إنّ الألفاظ الثلاثية إذا كانت بمعنى الألفاظ الرباعية، وليس بينهما إلّا زيادة حرفٍ فهما أصلان؛ ولذلك رفض زيادة الميم في (دلامص)؛ لأنّها ليست في أوّل الكلم، وهي بمعنى (دلاص) وعدّها أصلاً[٦].

---

(١) البغداديات : ٥٢٥.
(٢) ينظر: اللسان: ١٥/٤٠٠ (قوم).
(٣) الشيرازيات: ٢/ ٣٩٦.
(٤) العين:١ /٢٧٢.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٣٧٤ _ ٣٧٥.
(٦) ينظر: المنصف : ١٥٢.

١٣_ **ليس الأمر عندنا** على ما قال: وردت هذه العبارة في التكملة حين أخذ المبرد، فقال: ((قال محمد بن يزيد الأصوب عندي أنه جمع، وليس الأمر عندنا على ما قال، وذلك أن الطاعوت مصدر كالرعبوت والرهبوت والملكوت))[١].

١٤_ **النادر، وعدم القياس:** ((والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا سواء أخالف القياس أم لا))[٢]،

وردت ألفاظ هذه المآخذ في نفس النص، في مسألة مَجيء المصدر الميمي

على مَفعُل: أتفقَ العلماء أنَّه لا يأتي المصدر الميمي على مَفعُل قياساً[٣]، فذهب الكسائي إلى أنَّ مَجيء المصدر الميمي على مَفعُل نادراً ولا يُقاس عليه في حين **آخذه** الفراء وعدّه أسم جنس جمعي فقال: وأما قول الشاعر:

ليوم رَوعٍ أو فَعَالِ مَكرُمِ[٤]

فأنه جمع مَكرُم ومثله قول الأخر :

بُثَينُ ألزمي، لا إن لا إن لِزمتهِ *** على كُثرة الواشِين أيَّ مَعَوُنُ [٥]

واراد جمع معونة، وكان الكسائي يقول:((هما مفعُل نادران لا يُقاس عليها وقد ذهب مذهباً، إلا إني أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال))[١].

---

[١] التكملة :٣٩٦.
[٢] التكملة: ١٢٤.
[٣] ينظر : الكتاب :٩٠/٤، ومعاني القران للفراء :١٥١/٢_١٥٢، وشرح الشافية : ١٦٨/١، وارتشاف الضرب : ٢/ ٥٠٠_٥٠١.
[٤] هذا عجز بيت صدره: مروان يا مروان لليوم اليمي ..، وهو غير منسوب في أصلاح المنطق :١٦٤، وفي الجمهرة :٩٩٤/٢.
[٥] البيت لجميل بن معمر ديوانه:٤٤، وينظر: الخصائص :٢١٥/٣ ، المنصف : ٣٠٨.

١٥_ فلا حجة فيه: ورد في مسألة مؤاخذة وُجهت للاخفش حينما أحتجَ بتصحيح ضياون، وعدم قلب الواو فيها همزة؛ لأنَّ ألف الجمع مسبوقة بياء فقال:((أما ضياون فلا حُجة فيه لأبي الحسن؛ لأنَّه لمّا صَح في الواحد فقيل: ضيون، ولم يقل ضيَّن كما قُلت في سَيوَد: سيَّد جرياً على الأصل، وتنبيهاً عليه كالقَوَدِ، أثبت عليه الجمع _أيضاً_ فقيل: ضَياون))[٢].

_ ومنه أيضاً ما أجاب به السيرافي عن تساؤل ثعلب، واعتراضه على سيبويه، بأنّ تساؤله لا يخلو من ثلاثة احتمالات:

الأوَّل: إنّه أراد بأنّ النون لا تدغم في غيرها، حالها حال أصوات الصفير والضاد.
والثاني: إنّ النون تدغم في غيرها، فلِمَ لا تُدغم الضاد في أصوات الصفير؟
والثالث: إنّه سؤالُ شاكٍ طلباً للفرق[٣].

فإنْ كان الأوَّل: فهو مخالفٌ لمذهبه، ومذهب أصحابه[٤]، في إدغام النون في أصوات (ويرمل)[٥]. وهو مذهب العرب، **ولا حجّة له** في تخطئة العرب [٦].

١٦_ عدم ضبط الرواية والتوهم: وردا في مؤاخذة ابن مجاهدت٣٢٤هـ للأصمعي ت٢١٦هـ في مسألة قلب الصاد زاياً فقال: وأما الزاي فأحسب الأصمعي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأنَّ الأصمعي كان غير نحوي، ولست بالمضارعة للزاي فتوهما زاياً[٧].

---

[١] معاني القران للفراء:١٥١/٢_١٥٢، وينظر :إصلاح المنطق :٢٢٢_٢٢٣، والمنصف :٣٠٨/١، والمساعد :٦٣٦/٢، والخلاف الصرفي في المشتقات :٢٤٤٠.
[٢] المقتصد في شرح التكملة: ٣/ ١٤٨.
(٣) ينظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام: ٦٥.
(٤) ينظر: النشر: ١٦٥/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه : ١٦٣/٢.
(٦) ينظر: الكتاب: ٤٥٩/٤، وما ذكره الكوفيون : ٦٥.
[٧] ينظر: السبعة في القراءات لأبن مجاهد :١٠٥_١٠٦، وينظر الحجة: ٥١/١.

١٧_ **ليس بصحيح** : ورد هذا اللفظ في مسألة مؤاخذة ابو علي الفارسي للاخفش في تحقيق الهمزة فقال: ومن ذكرَ إنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر **ليس بصحيح**. حكى الأخفش الأوسط: أن العرب تحول من الهمزة موضع اللام ياء ، فيقولون: قَرَيْت، وأخَطَيت، وتَوضَّيْتُ ، قال: ((وربما حولوه إلى الواو ،وهو قليل نحو : رفوت ، والجيد : رفأت ، ولم أسمع : رَفْيت))[١] .

١٨- **البعد والامتناع:** وردا في مسألة أخذ بها أبو علي الفارسي بعض رواة اللغة من البغداديين فقال: ((وزعم بعض رواة اللغة من البغداديين أن قول الشاعر: يا أبات إنما أراد: يا أبتي، فقلب وهذا **ممتنع بعيد** ...))[٢] .

_ **ومنه أيضاً** قد عقب صاحب الكتاب على يونس تنوينه (من) وإعرابه لها واستدرك عليه بقوله : ((وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : ضَرَبَ من منا ؟ **وهذا بعيد** لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير))[٣]، فقد استنكر سيبويه ما حكاه يونس من إعراب (من) وتنوينه واستبعده لشذوذه وعدم وروده في كلام العرب، وفسر السيرافي سبب استبعاد سيبويه لرأي يونس بقوله واستبعد سيبويه ما حكاه، وهو لعمري بعيد جدا؛ لأن قوله : ضرب من منا استفهام عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام، وقد قدم الفعل على الاستفهامين جميعا.

١٩_ وهو**القياس على كلام العرب : مسألة في تنوين (غدوة ، وبكرة)** : وما جاء في حديث سيبويه عن **أحكام المعرفة والنكرة** ذكر قول ليونس يزعم أنّه أخذه من عند أبي عمرو بن العلاء بحمل (غدوة، وبكرة) على المعرفة ونطقها بغير تنوين، يقول سيبويه: ((وزعم يونسُ عن أبي عمرو، وهو قوله أيضا **وهو القياس**، أنك إذا قلت : لقيتُه العامَ

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٢٩٨ _ ٢٩٩ .
(٢) الشيرازيات : ٣٩٦/٢.
(٣) الكتاب : ٤١١/٢.

الأولَ، أو يوم من الأيام، ثم قلت : غُدْوةَ أو بكْرةَ، وأنت تريد المعرفة لم تنون))[١] ، والغرض الذي يريده أبو عمرو هو ترك التنوين باعتبارنا نريد في (غدوة، وبكرة) نية المعرفة.

ويبين السيرافي هذا بقوله: ((يريد أنه يجوز أن ينكر اليوم، وتعرف" غدوة" و" بكرة" فتقول" أريته يوما غدوة؛ لأن غدوة وقتها في اليوم معروف، فكأنك قلت : أريته يوما في هذا الوقت منه، وأما" ضحوة" وعشية وغيرهما من ساعات اليوم والليلة فكله نكرات إلا سحر يومك. هذا هو المعروف الكثير في كلام العرب))[٢].

ولقد أيّد سيبويه زعم يونس وأبا عمرو في عدم تنوين هذا حملا على المعرفة، وعبّر عن ذلك بعبارة : **(وهو القياس)**، وفي هذا **مآخذ** على من يخالفهما، والذي فيه دلالة على صحّة مذهبهما.

خامساً: علاقة المآخذ ببعض المفاهيم والمصطلحات المتقاربة(النقد، المخالفة، الاعتراض، التعقيب)

أ_ علاقة المآخذ بالنقد:

النقد لغة:

عرَّفه ابن فارس فقال: ((النون والقاف والدال، أصل صحيح يدل على إبرار شيء وبروزه؛ وذلك النقد في الحافر وهو تقشيره، والنقد في الضرس تكسره وذلك يكون بتكشف ليطه عنه. ومن الباب: نقد الدرهم وذلك ان ويكشف عن حالة في جودته أو غير ذلك، ودرهم نقد: وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم))[٣].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٩٣.
(٢) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٦٠/٤ .
(٣) مقاييس اللغة :٥٧٧/٢ ، وينظر: أساس البلاغة : ٢/ ٢٧٩.

وأورده الجوهري ت٢٩٣هـ بمعنى المناقشة فقال: ((ناقَدْتُ فلاناً، إذا ناقشته في الأمر))[١] ويأتي النقد بمعنى كشف العيوب، قال ابو الدرداء: ((إن نقدت الناس نقدوك؛ أي عبتهم واغتبتهم، من قولك: نقد الجوزة انقدها، ونقد الدرهم ونقده الدرهم، اي أعطه آياه ونقد الدراهم، اي: أخرج منها الزيف، وناقدت خلافاً أذا ناقشه بالأمر))[٢].

النقد اصطلاحاً :

يعني الوقوفّ على النص سواء أكانَ نثرًا أم شعرًا؛ للكشف عن مواطن القوة والضعف فيه، أو لبيان محاسنه ومساوئه[٣]، وقيل: هو فن تمييز جيد الكلام من رديئه، وصحيحه من فاسده[٤] ، النقد في حقيقتهِ تعبير عن موقف كُلي متكامل في النظرة إلى الفن اللغوي عامَّة أو إلى الشعر خاصة يبدأ بالتذوق أي: القدرة على التمييز، ويعبر منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقييم خطوات لا تُغني أحدها عن الأخرى، وهي مُتدرجة النسق كي يتخذ الموقف نهجاً واضحاً مؤصلاً على قواعد _جزئية أو عامة _ مُؤيداً بقوة المَلكة بعد قوة التمييز[٥].

واستعملوه كذلك بمعنى العيب والمؤاخذة والتخطئة فألفَ المرزباني كتابه الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ويُريد بالعلماء النقاد ، فيخرج بهذا من النقد السلبي الذي تنطبق عليه شخصيه التقمص وعدم معرفه الاحداث بصورتها الصحيحة[٦].

---

[١] الصحاح: ٢/٥٤٤.

[٢] لسان العرب:مادة نقد، وينظر النقد اللغوي لرضا العاملي(دكتوراه):٣١.

[٣] ينظر: النقد الأدبي لأحمد أمين :١٣

[٤] ينظر: اتجاهات النقد العربي القديم: ١٢

[٥] تاريخ النقد الادبي عند العرب :٥، وينظر: النقد الصرفي عند ابن سيدة الاندلسي دراسة وصفقة تحليلية بحث ١٢٢_١٢٣.

[٦] ينظر: وظيفه النقد والوان النقد و مناهج النقد :١٥.

والنقد اللغوي: هو الذي يتحذ من المستويات اللغوية منطلقاً؛ إذ يحكم على قضية في مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بالجودة أو الرداءة[١]، فيعتمد على معيار السلامة اللغوية وهو معيار من معايير الحكم على جودة لغة النص أو ردائتهِ، ولا تتحقق السلامة اللغوية إلا عِبرَ سلامة مستويات منظومة التعبير اللفظي وهي أربعة مستويات أو أنظمة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام الدلالي، ومراعاة مثل هذه الأسرار والدقائق هي من عمل الناقد اللغوي. ومن عملهِ ايضاً: أنَّ يعرض لغة النص على ضربين من المقاييس، يتكفل الأول ببيان مواضع الجودة والرداءة في تلك اللغة، ويتكفل الأخر بتشخيص الخطأ فيها والارشاد إلى الصواب، وكلا المقياسين متمم للأخر، ولا تصح عملية النقد اللغوي ألا بالرجوع إليهما[٢].

نشأة النقد:

كان اشتغال طبقة اللغويين والنحاة بجمع اللغة وكل ما يتعلق بأخبار العرب وأنسابها، وروايتهم الشعر وشرحه، ووقوفهم على أهم خصائصه في الصياغة والأعاريض والشعور والمعاني هو الذي أكسبهم قدرة على النظر فيه والتعمق في فهمه، وتذوقه ومعرفة مميزات الشعراء، كما ساعدهم على إبداء ملحوظات وأحكام نقدية كان لها دورها الهام في تطوير الحركة النقدية وازدهارها، ملتزمين في نقدهم بالأصول والقواعد التي وضعوها فلا يسمحون لغيرهم بتجاوزها[٣]، وإذا تعداها الكاتب أو الشاعر خطأوه وثاروا عليه مهما كان قدره من الفصاحة. ولهذا فإن أحكامهم تميزت بالشدة وعدم التسامح مع الشعراء، وقد بلغ الحرص على اللغة ببعض العلماء إلى حد البكاء عندما رأى الفساد واللحن قد بدا يعما التراث العربي، فقد روي أنه عرض رجل على الأصمعي ببغداد شعرا

---

[١] ينظر: النقد اللغوي في التراث العربي (بحث) :٩٥٥.

[٢] ينظر: النقد اللغوي عند العرب: ٢٣.

[٣] ينظر: ألوان من التذوق الأدبي: ٧٩.

ردينا فبكى الأصمعي، فقيل له ما يبكيك؟ قال: يبكيني أنه ليس الغريب قدر، ولو كنت ببلدي البصرة ما جسر هذا الكشحان أن يعرض علي هذا الشعر وأسكت عنه [١].

ويبدو أنَّ السبب وراء ذلك؛ الحرص الشديد من العلماء على اللغة، راجع إلي المهمة الخطيرة التي أوكلت إليهم، وهي المحافظة على اللغة العربية سليمة من كل الشوائب، وحمايتها من التحريف والفساد، وتصفية متنها مما يعتريه من دخيل، وما يكتنف دلالتها من اضطراب، فالناقد اللغوي كان لا يعنى بجو القصيدة وخيال الشاعر قدر عنايته بلغته ومتابعة مواطن أخطائه، والتحقق من صحة استعمالاته في اللغة والنحو والصرف[٢] .

وما حدث من عدم تجانس بعض نماذج الشعر مع القواعد التي توصل إليها النحاة، قام الصدام بين الفريقين، فريق النحاة وعلماء اللغة، الذين كانوا يرون في أنفسهم الحراس الأمناء على العربية التي وضعوا دقائقها، وجمعوا شعرها القديم من جهة، وبين فريق الأدباء والشعراء[٣]، الذين كانوا يؤمنون بأن النقد ليس وقوفا على المستوى الصوابي للكلام فقط، بل هو أكثر من ذلك وصولا إلى المستوى الجمالي وتحليله وتبيان أسراره من جهة أخرى[٤]، أي النقد لا يقف عند بعض المخالفات النحوية أو الصرفية أو العروضية بقدر ما هو إبراز للقيم الفنية الجمالية في الشعر، وتبيان ما فيه من روعة وجمال، لذلك استمر الصراع والنزاع بين الطرفين، فالنحاة يتهمون الشعراء بالخطأ واللحن، والشعراء بدورهم يتهمون النحاة بعدم القدرة على إدراك ما في الشعر من عناصر الجمال[٥].

---

(١) ينظر: مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر(المرزباني): ٥٦١.

(٢) ينظر: الأصمعي وجهوده في رواية الشعر العربي: ٤١٩.

(٣) ينظر: الفن ومذاهبه في الشعر العربي:١٢٤.

(٤) ينظر: بيئات نقد الشعر عند العرب من الجاهلية إلى العصر الحديث:٣١.

(٥) ينظر: النقد العربي مداخل تاريخية حول اتجاهاته الأساسية، نصوص بلاغية ونقدية قديمة وحديثة: ١٨٥.

ونظرا لتتبع النقاد النحويين واللغويين للتراث، واستنباطهم لقواعد النحو ووجوه الإشتقاق أو الأعاريض التي جاء الشعر عليها، لم يقدهم هذا الأمر إلى نقده من حيث عذوبته أو رقته أو جماله الفني، وإنما من حيث مخالفته للأصول التي هداهم استقراؤهم إليها، سواء من جهة الإعراب أو الوزن أو القافية، فانتقدوا شعراء الجاهلية، وقالوا بوجود أخطاء في الصياغة لديهم، كما انتقدوا شعراء الإسلام وعابوا عليهم في الأوزان والقوافي [١]، وهذا ما أدى إلى ظهور لون جديد من النقد هو النقد اللغوي، وهو نقد موضوعي، يخلو من روح التعصب والهوى، ويراد به العلم والتوجيه وخدمة الشعر من جميع نواحيه، ولهذا فقد أرسوا مقاييسهم في نقد الشعر والمفاضلة بين الشعراء على أسس علمية، مما أحيطوا به من دقائق اللغة وأصول النحو و أعاريض الشعر وما يجوز فيها وما لايجوز[٢] ، كما يعتمد في أحكامه على اللغة وقواعدها والأساليب اللغوية المقررة [٣].

وعند النظر في الفرق بين المؤاخذة والنقد، نجد أن النقد يكون فيه أصدار حكم وقد يكون سلباً أو ايجاباً، أما المؤاخذة ما يُعاب على العمل والعامل، وهو العقاب برفق، والمآخذ ما يؤُخذ على الكتاب أو المؤلف عيب يُشينه ويُقال: على هذا الكتاب مآخذ.

ويمكن للباحثة أن تعطي أمثلة نقدية وجدت في التراث اللغوي العربي من ذلك:

١_ ما ورد في مسألة (رفع مجلّف ونصبه):

ما أن حصلت البداية الأولى في وضع المصطلحات النحوية في نهاية القرن الأول للهجرة حتى انتقل النقد من ساحة الشعراء الى ساحة النحاة واللغويين قال أحمد أمين: ((في آخر العصر الأموي ظهر النحو، وجَّد بعض علمائه في وضع قواعده وما يهمنا هو أن علماءه بدؤوا ينتقدون الشعر على نمطهم وأسلوبهم وبدؤوا نوعا جديدا من النقد

---

(١) ينظر: النقد الأدبي عند العرب واليونان معالمه وأعلامه:١٨٩.

(٢) ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب:٢٨٠.

(٣) ينظر: منهج النقد الأدبي عند العرب: ٢٠.

وهو خطأ الشاعر من جهة النحو ولم يجري في شعره على منحى العرب في الإعراب))[١]، وتروي كتب الأدب والأخبار نماذج كثيرة من نقد النحاة للشعراء ومحاولة إخضاعهم لقواعدهم ورد الشعراء الغاضب على المصححين فمثلا يقول ابن سلام الجمحي واخبرني يونس أنَّ أبو إسحاق الحضرمي قال في بيت الفرزدق[٢] :

وعضَّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ *** مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أو مُجلَّفُ

وترى أنأو مجرّف علام رفعت مجلّف إنَّما هي مسحتاً أو مجلّفًا وهو ما يقتضيه القياس النحوي ، ومن ذلك أيضا ما دار بين ابن خالويه، وبين كبير الشعراء المتنبي(ت ٣٥٢ هـ) حيث خطأ ابن خالويه المتنبي في جمعه المصدر التهنئات في قوله:

إنَّما التَّهْنِئَاتُ للأَكْفَاءِ *** ولِمَنْ يَدَّنِي مِنَ البُعَدَاءِ

وهذه الاخبار وغيرها كثيرة هي نماذج تطبيقية على النقد اللغوي[٣].

٢_ ما ورد عند سيبويه في ((باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى))، استعمل سيبويه كلمة (لا مستحسنة)، وذلك عند حديثه عن أحكام الألف الممالة حيث يقول: ((كما أنهم لم يقولوا : بال من بُلتُ حيث لم تكن الإمالة قوية في المال ولا مستحسنة عند العامة))[٤].

ويبين أبو سعيد السيرافي مقصود سيبويه بقوله: ((يريد أن الذين أمالوا هذا مال ورأيت بابا وما جرى هذا المجرى على ضعف في ذلك لا يميلون إذا كان بعد الألف من هذا

---

[١] النقد الادبي(أحمد أمين):٤٣٤.

[٢] طبقات فحول الشعراء: ٢١/١.

[٣] ينظر: في منهج النقد اللغوي في القاموس المحيط :٥٤ .

[٤] الكتاب: ١٣٥/٤.

الجنس حرف مستعل أو قبله، نحو : " ساق" و" قار" و" غاب" وما أشبه ذلك، لأنه لم يبلغ من قوة الإمالة في مال وباب" أن يمال مع حرف الاستعلاء))[١].

والملاحظ أن سيبويه في هذه اللفظة(ولا مستحسنة) استعمل الأسلوب النقدي، فإنه بين من خلال ذكر الناس الذين هم أشد إمالة، والذين لا ينصبون الألف في قولنا : هذا مال ورأيت بابا، فهم ورغم ميلهم للإمالة إلا أنه يمتنع عليهم ذلك مع الحروف المستعلية.

٣ـ (ماورد في حديث سيبويه عن ظاهرة التنوين)، قال سيبويه : ((أمّا كلّ اسم منوَّن فإنَّه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون)) [٢]، وسبب ذلك أن العرب لا تقف على تنوين، لأنه ليس أصليا في الكلمة بل يزاد ليفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو كالإعراب لأنه يتبع الإعراب، ولأنه لا يوقف على الإعراب كما لا يوقف عليه، ومع هذا فهم أرادوا الفرق بين النون الأصلية وما جرى مجرى الأصلية، وبين هذا التنوين في الوقف فأما الأصلية فنحو حسن، وما جرى مجرى الأصلية فنحو رَعْشَن وخَلْيَن، فلو قالوا : زيدا لأشبه رعشَن في الوقف، ويقلبون من التنوين إذا كان بعد فتحة النصب ألفا في الوقف، فيقولون رأيت زيدا، وخالف الأخفش رأي أستاذه في وضع هذه الألف فقد حكى عن قوم يقولون : رأيت زيد بلا ألف [٣].

وأما المبرد فيرد على ذلك بقوله:((من قال رأيت زيد بغير ألف يلزمه أن يقول في جَمَل جَمْل، ومعناه أن الذي يقف على المنصوب بلا ألف بإجرائه مجرى المجرور والمرفوع، لزمه أن يسوي بين الفتح والضم والكسر، فيخفف الفتحة في جمل كما يخفف الضمة في

---

[١] شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٥١٢/٤.

[٢] الكتاب:١٦٦/٤.

[٣] شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٣٨/٥.

عَضُد، فيقول : عَضْد، ويخّفف الكسرة في فَخِذ فيقول : فَخْذ وإنَّما أبدل من التنوين ألفا إذا كان قبلها فتحة النصب؛ لأن الألف والفتحة خفيفتان [١].

ب_ علاقة المآخذ بالمُخالفة:

المخالفة لغة:

خالفَ هو خلفَ[٢]، فالخاء واللام والفاء أصول ثلاثية[٣] ، ويُقال في مثل: سكن ألفاً ونطقَ خَلفاً[٤] ، للرجل يُطيل الصمت فإذا تكلم، تكلم بالخطأ[٥].وخلفَ عن كل خير: تحولَ وفسد وهو خالفة أهل بيته أي فاسدهم وشرهم[٦]. وفي المعاجم دلالات الفعل كثيرة واقتصرنا على ما يهمنا منها، وما يُوصلنا إلى معنى المُخالفة وهو القصد والمُبتغى.

المخالفة اصطلاحاً:

عرّفت المُخالفة اصطلاحاً بأنها: ((أن تكون الكلمة على خلاف القانون المُستنبط من نسج لغة العرب كوجوب الأعلال في نحو قَامَ والإدغام في نحو مدَّ))[٧] ، وكل عصيان مخالفة للعكس؛ لأنَّ المُخالفة ترك المُوافقة[٨].

---

[١] ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٣٨/٥

[٢] ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٣٩٣ ومقاييس اللغة: ٢/ ٢١٠ واساس البلاغة :١٧٣خلف

[٣] مقاييس اللغة: ٢/ ٢١٠.

[٤] مجمع الامثال للميداني : ٢/ ١٠١.

[٥] ينظر: تهذيب اللغة ٦/ ٣٩٤.

[٦] ينظر: المصدر نفسه ٦/ ٤٠١، واساس البلاغة :١٧٣.

[٧] التعريفات :١١٥.

[٨] الكليات : ٤/ ١٨٥.

وقيل: ((أنّ يثبت الحكم في المسكوت عنهُ على خلاف ما ثبت في المنطوق))[١].

وقيل: ((هو مُنازعة تجري بينَ المُتعارضين لتحقيق حق أو أبطال باطل))[٢].

ومن خلال ما تقدم نستنتج أنَّ كل مأَخذ هو مُخالفة ولا عكس. أي أنَّ كُل ما يُؤاخذهم عليه يُخالفهم فيه وليسَ كُل ما يُخالفهم فيه يُؤاخذهم عليه[٣].

ومن أمثلته

١ـ (مسألة التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان) إذ نقلت هذه المسألة الخلافية في كتب الخلاف النحوي، وقد كانت قضية التعجب من البياض والسواد دون باقي الألوان قضية ذات خلاف بين النحاة في كلتا المدرستين؛ الكوفة والبصرة، وهذا الخلاف إنما نشأ نتيجة أن كل طرف من هذين الطرفين قد دعم مذهبه بحجة يرى أنها تقربه من الصواب، وتبعد غيره عن الصواب، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المسألة. ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل ما أفعله في التعجب من البياض والسواد خاصة، من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: وهذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان[٤]، ويتضح من خلال النص السابق ما ذهب إليه كل من الفريقين، ولقد احتج كل فريق لمذهبه بحجة، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: جوزنا ذلك للنقل، والقياس: أما النقل فقد قال الشاعر [٥] :

إذا الرجال شَتَوْا وأشْتَدَ أَكْلُهُمُ *** فأنت أبيضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ

---

[١] الكليات: ٤/ ٢٨٣.

[٢] شرح الكوكب المنير لابن النجار : ١/ ٤٣.

[٣] ينظر: مآخذ أبي علي النحوي على من سبقه :١٠.

[٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: / ١٤، شرح المفصل:٦ /٩٣، أسرار العربية: ١٢.

[٥] البيت لطرفة بن العبد: ينظر: ديوانه: ١٨، وخزانة الأدب: ٨/٢٣٣.

ووجه الاحتجاج فيه إنما قال فيه أبيضهم، وإذا جاز ذلك في أفعلهم جاز في ما أفعله، وأفعل بهِ؛ لأنَّهما في منزلة واحدة في هذا الباب، وقد قال الشاعر[١]:

جارية في دِرْعِهَا الفَضْفَاضُ *** تُقَطِّعُ الحديث في الإيمَاضِ

أبيضُ من أخت بني أَبَاضِ

لقد احتج الكوفيون لمذهبهم بحجة انقسمت إلى قسمين، الأول: سماعي، تمثل بما أتوا به من الأشعار التي قيلت في استعمال الأبيض من الألوان في مواضع تنقاس على موضع التعجب من اللون، والثاني: حجة قياسية تمثلت بما ذكروه من منطق في تدعيم مذهبهم الذي ذهبوه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال ما أفعله من البياض والسواد كما أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونًا غيرها من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما، وإنَّما قلنا ذلك لا يخلو امتناع ذلك: إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على افعل نحو احمرّ واخضرّ واصفرّ وما أشبه على ذلك، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع؛ فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان[٢] .

---

[١] الرجز لرؤبة ابن العجاج، ينظر: ديوانه: ١٧٦، وخزانة الأدب: ٨/٢٣٣ ، ومغني اللبيب: ٢/٦٩١.

[٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ١٤٣.

أما الأنباري فقد رفض موقف الكوفيين، ووقف إلى جانب رأي البصريين، ورد على الكوفيين بأن قول الشاعر الذي احتجوا به من الشاذ، وهو كالبيت الذي يقول فيه الشاعر[١]:

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْم نَاطقاً *** إلى ربِّنَا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

ويَسْتَخْرِجُ اليربوع من نَافِقَائِهِ **** ومِنْ حُجْرِهِ باليْشِحَةِ اليَتَقَصَّعُ

فجعل ما ذهبوا إليه من الأشعار من باب الشاذ[٢].

ويتبين أن هذين البيتين لم يأتيا على المسألة نفسها التي يتحدث عنها الكوفيون، فهم جاءوا ببيت من الشعر، واضح الاستعمال على أنه على التعجب من البياض والسواد، غير أن البيت الذي جاء به الأنباري يدخل ضمن دائرة دخول أل على الفعل، ومن هنا ليس في البيت الذي جاء به الأنباري حجة، على التعريف شذوذا على ما يبدو. ومن ناحية أخرى فإنه ذكر أن البياض هنا ليس المقصود به المفاضلة، وإنما هو من: أبيض مؤنثه بيضاء، وبالتالي فإنه لا حجة فيه[٣].

فالبيت الشعري وما عداه من الأبيات الشعرية لا تحتمل أن يكون المعنى فيها أبيض من أفعل مؤنثه فعلاء، وبالتالي فإن ما ذهب إليه الأنباري من رد هذه الحجة بهاذين الدليلين لا نرى فيهما صواباً، وهو **خلاف الاصل** والدليل على ذلك أن ما ذكره الكوفيون من الشعر الذي قاسوه على التعجب، فما يجوز فيه المفاضلة، يجوز فيه التعجب، ونحن لا نرى صواباً في رد الأنباري على هذه الأبيات التي احتج بها الكوفيون، وكذلك إن الأبيض والأسود ليسا كسائر الألوان، فهما يدخلان ضمن درجات متعددة، وهذه

---

[١] البيت لذي الخِرَق الطَّهوَي، ينظر: خزانة الأدب:١/٣١، و٥/ ٤٨٢، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب:٣٢٠.

[٢] ينظر: الإنصاف:١/١٤٤.

(٣) ينظر: الإنصاف:١/١٤٥.

الدرجات تصبح مقياساً للتفاوت بين الأشياء التي تتلون بالأبيض أو الأسود، ومن هنا كان الواقع أن يكون التعجب من اللون الأشد بياضاً من غيره، أو الأشد سوادا[١]

يتضح مما تقدم أن هذه المسألة تدخل في باب الخلاف، الذي هو مُنازعة تجري بينَ المُتعارضين لتحقيق حق أو أبطال باطل، وتم أثبات بطلان ما ذهب إليه الانباري بتأييده للبصرين بدليل خاطئ.

٢_ ما ورد في مسألة مخالفة الشعراء للأصول اللغوية في ظاهرة التصغير:

إذ تعد هذه الظاهرة أحدى الظواهر المهمة في المستوى الصرفي وقد ناقش نقاد القرن الرابع الهجري الذين اهتموا بلغة الشعر معاني التصغير التي وردت فيه، وكان المتنبي أكثر الشعراء الذين أثير حولهم جدل كبير من قبل النقاد، وذلك نظرا لتردد صيغة التصغير في شعره في مواطن كثيرة، حيث كانت أداة من أدواته الفنية، استطاع من خلال استثمارها، أن ينقل إلى المتلقي قيمة إحساسه بالموقف الذي يصوره، ودرجة انفعاله بالموضع الذي سيثيره، وكل ذلك واقع رؤية نفسية واضحة انعكست دلالتها في توظيف صيغة التصغير، التوظيف الذي تدل بمدلولها عليه من الدلالة على الصغر، أو الذي يمكن أن يفهم منها في الأداء الشعري، من خلال ارتباطها بالموقف، وبمعونة القرائن والسياقات والمقامات، من التحقير أو التكبير أو التقريب أو التدليل أو الخفة والرشاقة[٢].

وقد وقف القاضي الجرجاني عند الكثير من أبيات المتنبي بالشرح والتعليق منها:

أحاد أم سداس في أحاد *** ليلتنا المنوطة بالتناد

فالشطر الأول من البيت معناه أن الليلة كانت طويلة حتى خيل للشاعر أنها لم تكن ليلة واحدة بل سبعا أي أسبوعا كاملا، مع ذلك استعمل صيغة التصغير (الييلتنا) للدلالة

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/ ١٤٤_١٤٥، والخلاف الصرفي في كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري دراسة تحليلية تداولية(ماجستير) :٨٠.

(٢) التصوير البياني في شعر المتنبي:٣٧٦.

على هذه الليلة الطويلة [١]، **وهذه المخالفة** دفعت ببعض خصومه إلى إثارة تناقض حول هذه الصورة، وقد نقل القاضي الجرجاني في الوساطة رأيهم في هذا بأن قالوا: كيف صغر الليلة ثم استطالها، فقال: (ليلتنا) المنوطة بالتناد، ويبدو أن أبا الطيب قد سئل عن السر وراء تصغير الليلة، فأجاب بأن هذا **تصغير التعظيم** والعرب تفعله كثيرا، إذ قال لبيد:

وكل أناس سوف تدخل بينهم *** دويهيه تصفر منها الأنامل

أراد لطف مدخلها فصغرها.

وقال الأنباري:

أن غديقها الموجب وجذيلها المحك

فصغر وهو يريد التعظيم، ثم علق على ذلك مبينا أن تصغير اللفظ على تكثير المعنى غير منكر وهو كثير في الكلام.... ووجه القول في هذا أن من التصغير ما يكون جاريا على طريق الاستهانة والتحفيز، ومنه ما يراد به الصغر واللطافة، وقول المتنبي(ليلتنا) خارج مخرج الذم والهجو[٢].

فالقاضي الجرجاني يقر هنا بإفادة التصغير في بيت المتنبي للتعظيم معتمدا على السياق فهو كثيرا ما يقول: ((إن نسق الكلام يشهد عليه))[٣].

وفي المقابل ينفي ذلك المعنى عن التصغير في بيت لبيد لعدم اعتماده فيه على السياق، إذ أن قول الشاعر (دويهية) تصغر منها الأنامل، يوحي بالهول والعظمة أكثر مما يوحي به قول المتنبي البيلتنا المنوطة بالتناد، أو صفة الليل بأنه (أحاد أم سداس)، ومنه يتبين لنا بأن التصغير في (دويهية) ليس في المعنى واللفظ كما يقول الجرجاني وإنما هو تصغير عاطفي فيه من التعظم والقوة ما ليس في الداهية وكذلك الأمر في

---

(١) ينظر: الوساطة:٤٥٨.

(٢) المصدر نفسه: ٤٥٩.

(٣) المصدر نفسه: ٤٨٩.

لبيلتنا فهي تحمل نفس التلوين العاطفي الذي يدل على التهويل الذي سماء المتنبي تعظيما ويفهم ذلك من السياق نفسه، إذ أن الشاعر كان بصدد الحديث عن ليلة الفراق التي طالت حتى الترجيب إرفاد النخلة من جانب ليمنعها من السقوط، فيكون حسبها أسبوعاً ، لأن تلك الليلة وراءها صبح ينتظره المتنبي في لهفة، ويتطلع إلى إشراقته في شوق لأن موعده مع الحرب ومعاقرة المنايا سيكون مع طلوعه، لأنه يحمل بين جنبيه نفسا نزاعة إلى القتال يقول:

أفكر في معاقرة المنايا * وقود الخيل مشرقة الهوادي

ولهذا يرى الدكتور الوصيف هلال أن المتنبي قد استخدم التصغير في شعره كأداة فنية يطور بها فنه الشعري، وهو لا يعاب على ذلك ما دامت الكلمة المصغرة قد جاءت متناسبة ومتناغمة مع بقية أجزاء الصورة وعبرت عن الموقف التعبير الأمثل، ذلك أن الحكم على اللفظة إنما يكون من خلال وجودها في السياق وارتباطها به وموقعها مما قبلها وما بعدها في تلاؤم وتوافق وانسجام[١].

ت_ علاقة المآخذ بالاعتراض:

الاعتراضُ لغةً: المَنْعُ، والأصل فيهِ أنّ الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيرُه كالجِذْع أو الجَبَل، مَنَعَ السَّابِلَةَ من سلوكه، فوُضِع الاعتراض موضع المَنْعِ لهذا المعنى، قالَ تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً﴾(سورة البقرة: ٢٢٤).

أي: لا تعترضوا باليمين، ومعناه: لا تجعلوا الحِلْفَ باللهِ مُعْتَرِضاً مانعاً لكم[٢]، واعترض فلانٌ فلاناً، أي: وَقَعَ فيه يشتمُهُ ويؤذيه. **والاعتراض في علم النحو: ((**أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنىً بجملة لا محلّ لها من الإعراب))[١]

---

(١) ينظر: الرسالة الموضحة (لمحمد بن الحسين الحاتمي) :٥٦_٥٨.

(٢) ينظر: الصحاح (عرض): ١٠٨٤/٣، لسان العرب (عرض): ٤٠/٩-٤١، تاج العروس (عرض):٤٠٨/١٨.

والاعتراض اصطلاحاً: وعرفه الجرجاني بأنه:((عملية نَقْدٍ ونقضٍ ومدارسة وتصحيح لأحد المسائل اللغوية والنحوية مِنْ قِبَلِ المُعرِض المُرْتَئِي أنّ فيها خللاً، مع أسناد ذلك بإقامة الدليل الواضح على خلاف دليل المُعْتَرَض عليهِ))(٢). وقيل الاعتراض ((عبارة عن معنى لازمه هدم قاعدة المُستدل))(٣). وقد ورد الاعتراض في التراث اللغوي العربي من ذلكَ:

١ـ في مسألة (تمييز الألف والمائة) فذهب الفراء(٤)، إلى أن الأصل في تمييز الألف والمائة أن يكون مفرداً، مع جواز كونه جمعاً، واستدل الفراء على إمكانية أن يكون التمييز جمعاً، بقول عنترة(٥):

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبَة ***سوداً كخافية الغراب الأسحَمِ

فجعل الفراء سودا تمييزاً وهو جمع ؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد **ويعترض** المبرد على الأداء اللغوي الذي أجازه الفراء(بالخطأ، وعدم الجواز)، إذ ما سمحت به اللغة أن يكون تمييز العددين مائة و ألف جمعاً؛ وذلك لأن المبرد ذكر القاعدة المطردة التي يتبناها هو ؛ إذ لا يقبل الإضافة، فيقول: ((وهذا خطأ في الكلام غير جائز))(٦)،وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، فيحمله على المعنى؛ لأنه في المعنى جماعة.

فدلل على جواز إجراء المفرد مجرى الجمع في المعنى واستدل في على ذلك بقول الشاعر(٧): فإن زمانكُمْ زَمِن خَمِيصُ *** كلوا في نصفِ بَطْنِكُمُ تَعيشوا

---

(١) التعريفات: ٢٠، وينظر: الكليّات: ١/٢٣٠.
(٢) التعريفات : ١٥٠.
(٣) البحر المحيط في أصول الفقه: ٥/ ٢٠٦.
(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤٧٠.
(٥) ديوان عنترة بن شداد: ١٥. ، وينظر: معاني القرآن:١ /٤٧٠
(٦) المقتضب : ٣/ ٧٣.
(٧) استشهد به سيبويه: ١/ ١٠٨ على وضع المفرد وهو بطن موضع الجمع بطون للضرورة، والبيت لا يعْرف له قائل، ينظر: المقتضب: ٢/ ١٧٢، وشرح المفصل:٣/٣١.

وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال: لولاي ولولاك، ويجب أن يقال : لولا أنا، ولولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله تعالى:﴿ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنا مُؤْمِنِينَ﴾ سورة سبأ:٣١، فقال أبو العباس المبرد: ((هو تعبير غير جائز عربيته، فإن وقع في كلام فهو خطأ))(١).

فنلحظ هنا اكتفاء المبرد بالشاهد القرآني للتمثيل به على قاعدة نحوية ذكرها دون الكلام عن الشاهد ودون تحليل له. وهو كغيره من النحاة في عدم إجازته ورود مثل هذا النمط واعتراضه عليه لأنهم ينطلقون من القاعدة التي تقول إن لولا يأتي بعدها جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبره محذوف وجوباً، فلما جاء هذا الضمير شابه أن يكون مضافاً إليه؛ لأن الياء تأتي على هذه الصورة مضافة.

وإما **اعتراض** المبرد جوازه فلا وجه له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم، قال يزيد بن الحكم(٢):

بِأَحْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي *** وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى

ومن هنا، فقد أصدر النحاة كثيراً من التعبيرات اعتراضاً على أنماط تمثل واقعاً استعمالياً دون الاهتمام بالذاكرة اللغوية التي اختزلت هذه الأنماط وجعلتها واقعاً استعمالياً مفروضاً على القاعدة النحوية لا يجوز إنكاره أبداً. وبالنسبة لبعض النحاة التقعيد بالصناعة وإن استشكل المعنى شرط أساسي؛ لتوضيح كثير من المسائل النحوية بغية الحفاظ على مبدأ اطراد القواعد ومنطقها الذي تحتكم إليه، لا التصرف فيها كيفما جاءت اللغة واتفق أبناؤها. والخلاف في أداء نمط لغوي يمثل استعمالا وقف عنده النحاة مراعاة لظاهرة الصناعة دون المعنى، حيث يتم **الاعتراض** بتعبيرات ومصطلحات دالة على

(١) المقتضب: ٣/٧٣.
(٢) المقتضب: ٣/ ٧٣، وينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٤.

تفاوت مراتب الكلام من حيث الصواب والخطأ، فمنها: الكثير، والمستعمل، والمشهور، القليل، والنادر، والشاذ، والضرورة، والضعيف، واللغات، والقبيح، وهم، والممنوع، والخطأ، واللحن. وهذا ما يشترك فيه الاعتراض مع المآخذ الصريحة بهذه الألفاظ.

٢_ **مسألة أثبات الواو والياء التي بعد الهاء:** إذ أعترض السيرافي على أبي أسحاق الزجاج حين ذهب إلى أنَّ مذهب سيبويه في الواو والياء بمنزلة الألف وأنهما من الاسم كالألف فيقول سيبويه: ((فأما الثبات فقولك : ضَرَبَهُو زيد، وعليها مال، ولديهو رجل. جاءت الهاء مع ما بعدها ههنا في المذكر كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث، وذلك قولك : ضَرَبَها زيد، وعليها مال))(١)، ولقد اختلف العلماء في الواو والياء المتصلتين بالهاء في الآخر، وذلك في (ضربه، وعليه) : بعضهم جعلها من نفس الاسم، وبعضهم جعلها زائدة، ولا خلاف بينهم أن الألف في (عليها، وضربها) باعتبارهما من نفس الاسم(٢). غير أن السيرافي ويعترض في شرح الكتاب على قول أبي إسحاق الزجاج في هذه المسألة وذكر أن مذهبه بأنهما ليستا من نفس الاسم. قال: والدليل على ذلك أن الواو والياء لا يوقف عليهما إذا قلت : ضربته ومررت به، ويوقف على الألف إذا قلت: ضربتها))(٣)

ويرد السيرافي على الزجاج مفندا ما زعمه بقوله : ((وللقائل أن يقول: قد يجوز أن يحذف في الوقف ما هو من نفس الاسم في قولنا : هذا قاض، فلا يكون لأبي إسحاق في ذلك – حجة))(٤) ، ويذهب البعض الآخر إلى أن مذهب سيبويه بأنهما ليستا من الاسم

---

(١) الكتاب: ٤/ ١٨٤.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (لصالح بن محمد) :١٤٩/٣.
(٣) شرح كتاب سيبويه(للسيرافي): ٥/ ٦١.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

لأنهما يحذفان في الوقف، ودليلهم في ذلك قول سيبويه : ((هاء الإضمار))(١) ؛ وهي التي يعتبرها علامة إضمار وليست أصلية فتذهب في الوقف وتذهب معها الياء أو الواو التي بعدها، ودليل آخر مستدلين فيه بقول سيبويه : ((وأما هاء هذه فإنهم أجروها مجرى الهاء التي هي علامة الإضمار، إضمار المذكر؛ لأنها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنها علامة، وأنَّها ليست من الكلمة التي قبلها))(٢)، ويظهر هنا مذهب سيبويه بأنَّ هذه الواو والياء ازئدة لأنَّها تشبه هاء (هذه) باعتبارها علامة للتأنيث وليست أصلية في الكلمة.

ث_ علاقة المآخذ بالتعقيب:

التعقيب لغة:

ورد في المعاجم بأنه: تأْخيرُ شيءٍ وإتيانهُ بعد غيرِه، يُقال عَقَبَ اللَّيْلُ النَّهارَ، وعَقَبَ النَّهارُ اللَّيْلَ، أيْ: أَتى أَحدهُما بعد الآخر، وكل مَن أَتى بفعلٍ بعد آخر فقد عقَّب(٣)، يُقال: عَقَّبَ الحاكِمُ على حُكْمِ من قَبْلَهُ، أيْ: حَكَمَ بعد حُكْمِهِ(٤).

التعقيب اصطلاحاً: هو إتْباعُ العَمَلِ عَمَلاً آخَرَ، كَالغَزْوَةِ بعد الغَزْوَةِ، والسَّيْرِ بعد السَّيْرِ (٥).

(١) الكتاب: ٢/ ٢٩٢_٢٩٥.
(٢) المصدر نفسه: ١٨٩/٤.
(٣) العين :١٧٨/١، غريب الحديث للخطابي : ٥١٢/٢، المحكم والمحيط الأعظم : ٢٣٧/١.
(٤) مختار الصحاح : ٢١٣،لسان العرب : ٦١٩/١.
(٥) معجم المصطلحات والألفاظ :٤٧٤/١، الفائق للزمخشري :١٢/٣.

ومن أمثلة التعقيب:

١_ **مسألة في ما تعقب به العلماء رأي الجرمي في (وزن كِلْتَا):** حينما خالف سيبويه في هذا الوزن الصرفي، فهي عند سيبويه على زنه فِعْلى، بمنزله ذكرَى وأصلها عنده كِلْوَا، فأبدلت الواو تاء كما ابدلت في أخْت وبنْت[١] ، قال ابن السراج٣١٢هـ التاء في كلتا عند سيبويه بدل من ألف كِلَا مثل التاء التي هي بدل من واو فحذف ألف التأنيث، وورد بالتاء بدل منها[٢]، واستدل النحاة على ان لامها مهملة عند سيبويه هو انه مثلها بـ: شَرْوى كما ذكر ابن جني[٣]. في حين ذهب الجرمي الى أنَّها على زنة فِعْتَل وأن التاء فيها زائدة وهي علم تأنيثها وخالف سيبويه فيها النحاة: وبقوله هذا واجه الكثير من **التعقيبات** من قبل شراح الكتاب ، كالسيرافي، والفارسي و الرماني والشنتمري. فقال السيرافي: وكان الجرمي يقول كلتا فِعْتَل والتاء زائدة والألف من الأصل، والنسبة إليها كلتوي، يُقال في مَلهى: مَلْهَوي وليسَ ذلكَ بقولٍ مُختار؛ لأنَّ زيادة التاء في مثل هذا الموضع غير موجود؛ لأنَّها تاء قبل لام الفعل، ولا أعلم له في الكلام نظيراً [٤]، وهو ما نقله الشنتمري مختصراً[٥]. في حين وصفه الرماني بأنَّه: رأي لا وجه له ؛ لأنَّ التاء ليس ليس من مواضع زيادتها إلا أنَّ تقع في أول الكلام أو أخره [٦]، أما الفارسي فذكرَ كلام الجرمي في موضعين موضع ذكر فيه ما يشبه كلام السيرافي والرماني، وموضع أخر ذكر فيه علة فساد قول الجرمي بالتفصيل فقال: وليسَ أحد من النحويين يقول بقول أبي عمر الجرمي ألا على من قال :حُبْلَوى لا على أنَّه لام [٧]، ثُمَ قال في معرض الكلام

---

[١] الكتاب :٣/ ٣٦٤.
[٢] الأصول :٣/ ٧٨.
[٣] سر الصناعة :١/ ١٥١.
[٤] شرح الكتاب للسيرافي :١١٧/٤.
[٥] النكت :٥٣٣/٢.
[٦] شرح الرماني :٤/ ٢٦.
[٧] التعليقة : ٣/ ١٩٠.

على كلا هل هي موضوعة للتثنية أم لا؟ : فإن قُلت: لمَ لا تكون التاء زائدة والحرف الذي بعدها حرف التثنية كما يقول أبو عمر؟ [١]، فهو هاهنا يأتي بدليل **التعقيبات** ليؤاخذ الجرمي ويصفه بالفاسد، أما ابن جني فتوسع في تعليلهِ فساد رأي الجرمي من عدة أوجه فقال : ويشهد بفساد هذا القول أنَّ التاء لا تكون علامة تأنيثه الواحد إلا وقبلها فتحة نحو: طلحَة ، وحمزَة ، وقائمَة ، وقاعدَة ، أو تكون قبلها ألف نحو: سعلاة واللام في كلتا ساكنة ، فهذا وجه ، ووجه آخر، ثم أكمل قوله: وهو أنَّ علامة لا تكون أبداً وسطاً، وإنَّما تكون أخراً لا محالة وكلتا أسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين ، فلا يجوز أنَّ تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن، وأن فعْتل مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيحمل هذا عليه [٢]. فجملة **تعقيبات** الشراح على قول الجرمي **ومُؤاخذتهم** له بناءً على ما ابتناه على ما لا نظير له في العربية وهو زياد التاء في مثل هذا الموضع؛ لأنَّه ليس في أبنية الأسماء فِعْتلُ.

٢_ مسألة في ما تعقبه المبرد لأبي العتاهية: من خلال عبارة ساقها هذا العالم اللغوي يتبين موقفه النحوي من أغاليط الشعراء، والذي ينم على أن للعالم مواقف نقدية هامة كان لها دورها في تطور الحركة النقدية قبل القرن الرابع الهجري يقول المبرد:((كان أبو العتاهية مع اقتداره في قول الشعر وسهولته عليه يكثر عثاره وتصاب سقطاته، وكان يلحن في شعره ويركب جميع الأعاريض))[٣].

فيتضح من خلال هذا النص موقف المبرد الذي تعقب فيه شعر أبي العتاهية، الذي يرى أن هذا الشاعر مع رفعة قدره وعظمة شعره، إلا أنه كثيرا ما كان يقع في سقطات لغوية فيلحن في شعره ومما تعقبه وخطأه فيه قوله:

---

[١] كتاب الشعر :١٣٠.
[٢] سرّصناعة الأعراب :١/ ١٥١_١٥٢.
[٣] الموشح (المرزباني): ٤٠٦.

ولربما سئل النخي*** ل الشيء لا يستوى فتيلا

لأن الصواب. لا يساوي فتيلا، لأنه من ساوه، يساويه[١]. كما عاب عليه أيضا صرفه يزيد في موضعين في قوله:

لولا يزيد بن منصور لما عِشْتُ *** هو الذي ردَّ روحي بعد ما مت

والله ربِّ مِنًى والراقصات بها *** لأشكرنَّ يزيدا حيثما كنت

قال: ((وصرف (يزيد)، في موضعين، و لو لم يصرفه فيها لاستقام الشعر بزحاف قبيح))[٢]. إذن فالضرورة إلى إقامة الوزن هي التي ألزمت الشاعر الوقوع في مثل هذا الخطأ اللغوي الذي تعقبه فيه المبرد.

مما تقدم يتضح بأنَّ المآخذ لون من الوان النقد اللغوي تشترك مع باقي المصطلحات ك المخالفة، والاعتراض، والتعقيب باستعمال ألفاظ توجه للنصوص اللغوية لتقويمها، وتنقيتها، واصلاح الخل فيها.

---

[١] الموشح (المرزباني): ٤٠٦.
[٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها.